

الأسواق المالية الدولية:

1- مفهومها:

سوق المال الدولية هي السوق التي يكون فيها تواجد للمستثمرين وللأوراق المالية من دول أخرى. حيث تعتبر السوق المالية الدولية مصدرا رئيسيا للحصول على التمويل الدولي، كما أنها تمثل مجالا واسعا لتوظيف واستثمار الأموال الفائضة العابرة للحدود، والتي تعود للأفراد والمؤسسات والبنوك والحكومات من مختلف الجنسيات والمتدخلون في هذا السوق، ويتم التعامل فيه بمختلف الأدوات المالية والنقدية بقيم مالية أكبر ومقيمة بعدة عملات أجنبية قابلة للتداول عالميا.

2- المتعاملون في السوق المالية الدولية:

- البنوك المركزية والتي تتولى مهمة الاشراف والرقابة على حركة التعاملات والتحويلات للعملات الأجنبية؛
- البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية، والبنوك المتخصصة؛
- شركات السمسرة في الأوراق المالية الدولية ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى؛
- الصناديق الاستثمارية الإقليمية والدولية؛
- شركات التأمين وصناديق التقاعد؛
- المؤسسات النقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التسويات الدولية؛
- الصناديق الإقليمية وبيوت المقاصة وبعض الشركات المالية المتخصصة في العمليات المالية الدولية؛
- البورصات العالمية، كبورصة لندن ونيويورك للأوراق المالية...
- الشركات الضخمة والشركات المتعددة الجنسيات، وشركات الاستثمار الإقليمية والعالمية؛
- الحكومات والدول والمنظمات والاتحادات الاقتصادية؛
- كل جهة رسمية أو غير رسمية طالبة أو عارضة لرؤوس الأموال المشروعة على المستوى الدولي.

3- شروط قيامها:

- وجود الاستقرار السياسي في الدولة أو المنطقة أو الاقليم الجغرافي أو الاتحاد الدولي المراد فيه قيام سوق مالية دولية؛
- تبني سياسة اقتصادية ليبرالية قائمة على اقتصاد السوق تضمن الحرية الاقتصادية والمنافسة الحادة النزهاء وتشجع القطاع الخاص.
- تبني منظومة مالية مرنة ومرتنة فيما يخص السياسة الضريبية والسياسة النقدية والمالية تهدف إلى تقليل القيود والضغط المفروضة على رأس المال؛
- تبني منظومة تشريعية وقانونية مناسبة لتحفيز التعاملات في هذه السوق، وكذا العمل على تطبيق معايير وقوانين الهيئات الدولية المؤطرة لعمل السوق المالي الدولية؛
- وجود جهاز مصرفي قوي ومتكامل تقوده بنوك مركزية كفؤة لضمان توفير السيولة اللازمة للسوق المالي في ظل مستويات مقبولة من المخاطرة، وتساعد على زيادة المدخرات وتشجيع عمليات الاستثمار وتنميتها؛
- وجود عدد كاف وقوي من أسواق رأس المال، كالبورصات المحلية والإقليمية في المنطقة أو الدولة أو الاتحاد الاقتصادي يكمل بعضها البعض وبما يشجع على تكوين شركات المساهمة العامة والخاصة التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي؛
- وجود خبراء ماليين وإداريين أكفاء لتسيير السوق والتعامل مع الأوضاع الطارئة؛
- توفر السوق المالي على أدوات مالية متنوعة من حيث الجودة والأجل وكذا الجهات المصدرة وتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والتجارية واتسامها بالمرونة الكافية لسهولة تداولها؛
- ربط السوق المالي بأدوات ووسائل وأجهزة اتصال تكنولوجية وشبكات وبرامج جد متطورة تضمن سرعة توفير المعلومات وأداء الصفقات، وإمكانية عقد الصفقات عن بعد في أي نقطة جغرافية على وجه الأرض؛
- إمكانية التعامل بمختلف العملات الأجنبية خاصة العملات القيادية منها الدولار، الجنيه الإسترليني، اليورو، اللين الياباني
- استقرار العملة في الدولة أو المنطقة المراد فيها إيجاد سوق مال دولية.

4- أقسامها:

+ **سوق النقد الدولية:** آلية تمكن الحكومات والمؤسسات من مختلف دول العالم من الحصول على رؤوس الأموال قصيرة الأجل كتمويل وترتكز على الودائع بالعملات الأجنبية التي تحوز عليها البنوك من مختلف الأطراف والتي يتم التعامل بها لفترة وجيزة، حيث أن هذه السوق لا تتيح الحصول على التمويل فقط وإنما الحصول على التمويل بالعملة المرغوبة انطلاقاً من تنوع الودائع على مستور البنوك.

أهم الأدوات المتداولة فيها: قروض اليورودولار، أذونات الخزينة، شهادات الايداع على المستوى الدولي، شهادة الايداع المصرفية، المقبولات المصرفية، اتفاقية إعادة الشراء، الأوراق التجارية الدولية.

+ **سوق رأس المال الدولية:** آلية تمكن الحكومات والمؤسسات من مختلف دول العالم من الحصول على رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل كتمويل، ويتم التعامل في هذه السوق بين مختلف دول العالم من خلال أسواق الأوراق المالية الاقليمية والدولية أو بما يعرف بالبورصات، مثل بورصة لندن، وبورصة طوكيو في اليابان، بورصة وباريس فرانكفورت... ويتم التعامل في هذه السوق بإصدار وتداول الأوراق المالية على غرار الأسهم الدولية والسندات الدولية. أهم الأدوات المتداولة فيها:

أدوات السوق المستقبلية: تتركز المشتقات المالية على الأوراق المالية الأصلية أساسها الأسهم والسندات، ليشتق منها أهم الأدوات المالية المستقبلية كالخيارات والعقود الآجلة وعقود المبادلات، والهدف من وجود المشتقات المالية وفق نضر مؤيديها هو استخدام المنتجات المشتقة كبديل للاستثمار المباشر لتلبية احتياجات لا تحققها الأدوات المالية التقليدية.

أدوات السوق الحاضرة: تتشكل أدوات السوق الحاضرة من الأسهم والسندات، مع إضافة منتج الصكوك الاسلامية التي يتم تداولها في الأسواق المالية الإسلامية.

5- مؤسسات إدارة الأسواق المالية الدولية:

تتحكم وتدير وتنظم أسواق المال الدولية عبر العام مؤسسات وهيئات دولية، تسهر على ضمان نجاحها وعملها، ومحاولة التخفيف من حدة الأزمات المالية التي تعصف بها:

- **المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الدولية:** هي أرفع هيئة مهنية عالمية في مجال الرقابة والاشراف على أسواق المال الدولية وقد تأسست في عام 1983، وتتخذ من مدريد مقراً لها، وتضم المنظمة 124 عضواً من الجهات والهيئات المنظمة للأسواق المالية وهي هيئات الأوراق المالية الوطنية أو الهيئات الحكومية المماثلة، وقد كان لها دور فعال في الجهود المبذولة لمعالجة الأزمات المالية التي تأثرت بها الأسواق المالية العالمية مؤخراً، كما تتمتع المنظمة بحضور فاعل في مجالات تنظيم وتطوير المعايير الأسس المنظمة للأسواق المالية.

- **بنك التسويات الدولية (BIS):** هو أقدم منظمة مالية دولية في العالم، تأسس في 17 ماي 1930، وهو بنك لتسوية المدفوعات الدولية للمصارف المركزية، يقع مقره في بازل بسويسرا، كما أن لديه فروع في هونغ كونغ الخاصة لجمهورية الصين الشعبية ومكسيكو سيتي. ومعاملاته غير خاضعة للمساءلة المركزية أو القانونية في العالم، ولديه حصانة كاملة من الضرائب ومن جميع القوانين الدولية والوطنية. يؤدي خدمات مصرفية ومالية دولية لصالح البنوك المركزية للدول وللمنظمات المالية والدولية الأخرى الدولية مثله، ولا يتعامل مع الأفراد أو الشركات سواء لقبول الودائع أو تقديم الخدمات المالية لهم ويساهم في وضع الخطط الرئيسية للنظام المالي العالمي.